

إعداد: أ.د. آمال ينون

سبق التطرق في المحاضرة السابقة، إلى مفهوم التمويل الدولي وتطوره التاريخي. وضمن هذا الجزء، سيتم تناول:

- دوافع التمويل الدولي
- ومصادر التمويل الدولي

1. دوافع التمويل الدولي

أضحى التمويل الدولي من أكثر المسارات الاستراتيجية دعماً للتنمية الشاملة، وأحد منافذها الأساسية التي تحرك عجلة الاقتصادات في ظل الديناميكية التطورية التي شهدها الاقتصاد العالمي، والأساليب المالية الابتكارية التي ما فتئت تزداد مع تطور تكنولوجيا المعلومات وهذا ما أفرز تنوعاً واسعاً في الدوافع الكامنة وراء اللجوء للتمويل الدولي، واستخدام قنواته تبعاً للحاجة. ومن هنا يطرح السؤال: ما هي أبرز الدوافع الكامنة وراء اللجوء للتمويل الدولي؟؟؟

حدد بعض الباحثين هذه الدوافع في:

■ إيجاد منافذ يتم من خلالها استخدام رؤوس الأموال التي تزيد أو تفيض عن حاجة الاستخدام المحلي لها، وخاصة في الدول المتقدمة نتيجة زيادة الدخل فيها، وتوجيه نسبة معتبرة منها نحو الادخار عكس الصورة في الدول النامية لذلك تعتبر الدول المتقدمة المصدر الرئيسي للتمويل الدولي، فيما الدول النامية تعتبر المستورد لها (لكن هذه القاعدة ليست دائماً صحيحة في خضم التحولات الحالية التي صار يشهدها الاقتصاد العالمي، أين لوحظ أن من الدول النامية من صار مقرضاً حتى للمؤسسات المالية الدولية وليس فقط للدول)؛

■ البحث عن عائد أكبر أي الحصول على إيرادات وأرباح أعلى، بحيث أن رؤوس الأموال تتجه عادة في ظل كون الأمور الأخرى على حالها نحو الدول أو المناطق التي ترتفع فيها العوائد والأرباح، ومن الدول التي تنخفض فيها مثل هذه العوائد والأرباح؛

■ انخفاض تكاليف الإنتاج، حيث تتجه رؤوس الأموال نحو إقامة مشروعات الدول أو المناطق التي تنخفض فيها تكاليف عناصر الإنتاج في المشروع الذي يستخدم قدراً أكبر من العمل نتيجة لذلك. ويتجه المشروع الذي يستخدم قدراً أكبر من المواد الخام نحو الدولة التي يتسع فيها عرض المواد الخام هذه، وما إلى ذلك من عوامل الإنتاج الأخرى؛

■ السيطرة على أسواق الدول المستوردة لرؤوس الأموال، والقضاء على المنافسة من خلال تواجدها الفعلي في الأسواق الخارجية التي تتجه رؤوس الأموال إليها؛

■ التغيرات النسبية في أسعار الفائدة، حيث تتحرك الأموال من الدول التي تنخفض فيها أسعار الفائدة إلى الدول التي ترتفع فيها أسعار الفائدة والعكس؛

■ التخلص من الإجراءات والسياسات، التي يتم اتباعها في الدول المصدرة لرؤوس الأموال سواء كانت إدارية أو ضريبية أو أي إجراءات أخرى؛

■ التخلص من الحماية الجمركية والإدارية، وكافة القيود الأخرى ذات الصلة والتي تفرضها الدول التي تتجه حركة رؤوس الأموال فيها نحو الاستثمار فيها؛

■ التمتع بالتسهيلات والمزايا والإعفاءات الضريبية والإجراءات الأخرى في الدول المستقبلية، والتي يمكن لها اتخاذها من أجل تحفيز توجه رؤوس الأموال نحوها؛

إعداد: أ.د. آمال ينون

ونافلة القول، إن الحاجة للتمويل الدولي صنعتها التحولات الجيوسياسية، والديموغرافية التي عرفها العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي شيدت خريطة اقتصادية جديدة متعددة الأبعاد لا مجال فيها للتوازن أو المساواة حتى يكون هناك معنى للاقتصاد كعلم، ولمن وضعوا نظرياته وأسسوا لمبادئه.

2. مصادر التمويل الدولي

... لا يوجد اتفاق موحد حول تصنيف واحد لمصادر التمويل الدولية، بيد أن معظم التصنيفات تتفق حول جوهر هذه المصادر رغم اختلاف مسمياتها العامة. وتبعاً لذلك، سوف نأخذ مزيج هذه التصنيفات دون حصرها في جانب واحد.

1.2. القروض الدولية

مثلت جوهر التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع الثقل الاقتصادي الذي مثلته الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، وسعياً للتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي عن طريق الإغراق بالقروض على دول أوروبا المدمرة بسبب الحرب لإعادة ترميم اقتصاداتها، لتأخذ هذه القروض لاحقاً عدة أشكال ارتبطت بشكل وثيق بنمو حجم التجارة الدولية، وميلاد العديد من المؤسسات المالية الدولية التي حملت على عاتقها مهمة المنقذ الأخير للدول التي تعاني ضعف وهشاشة في مواردها المالية.

لهذا، يؤشر البعض لهذه القروض بمسميات عديدة على غرار التحركات الرسمية لرؤوس الأموال، والتي تأخذ أحد الأشكال التالية:

- قروض حكومية ثنائية؛
- قروض دولية متعددة الأطراف؛
- قروض إقليمية متعددة الأطراف.

وتجدر الإشارة هنا، بأن هناك العديد من مؤسسات التمويل الدولية التي صنعت الفارق في تحقيق نوع من الصمود المالي في الاقتصادات النامية تحديداً، خاصة الحكومية منها على رأسها: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إلى جانب مؤسسات تمويل إقليمية على غرار: بنك الاستثمار الأوروبي، بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الآسيوي،... الخ.

2.2. الاستثمار الأجنبي

يعتبر قناة رئيسية ومهمة للتمويل الدولي، وأحد المنافذ الاستراتيجية التي كان لها باعاً طويلاً في تمويل التنمية في الدول النامية تحديداً، واعتبر الاستثمار الأجنبي بنوعيه قاطرة لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي بين الدول المتقدمة والنامية بصرف النظر عن حجم التأثير الذي يحققه لهذه الاقتصادات. وبعيداً عن التدخلات السلبية التي ترافقه و/أو لطالما رافقته في محطات كثيرة على مدار عقود من الزمن.

ولربما الاستثمار الأجنبي المباشر، هو الذي يستحوذ على حصة الأسد في سوق الاستثمار العالمي نظراً لما يمثله من قيمة اقتصادية مهمة، ويحققه من عائد مجزٍ للدول المستقبلة له والمصدرة له على حد سواء.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مجموعة من الاستثمارات العابرة للقارات، بواسطة مستثمر مقيم، بهدف إنشاء مصالح دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)، والمقامة في دولة المستثمر المباشر".

في حين، يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "الاستثمار في رؤوس الأموال النقدية في الأسواق الدولية للأوراق التجارية لفترات قصيرة الأجل. أين يقتضي الانتقال في هذه الحالة عادة لعنصر رأس المال فقط دون انتقال العمل والإدارة الأجنبية كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر".

إعداد: أ.د. آمال ينون

لا بد من التنويه، أن هناك اختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ الاستثمارية، حيث أن المستثمر الأجنبي قد يتضمن سيطرة على كل أو جزء من رأس المال المستثمر، بينما المستثمر في المحفظة ليس له سيطرة من أي نوع، والذي يحفزه هو معدل العائد.

3.2. المساعدات الدولية (المنح والمعونات)

أخذت هذه الصورة من صور التمويل الدولي حيزا مهما في العقود الأخيرة ضمن أجندة الدول والمؤسسات الدولية المعنية بالتمويل، بالنظر لطبيعتها التي تميزها عن باقي مصادر التمويل الأخرى. ومن مزاياها الرئيسية أنها لا تمثل عبئا على الدول المستقبلية لها، لأنه لا ينتج عنها أي التزامات اتجاه الأطراف المانحة لها إلا في الجزء اليسير منها أو ما يسمى بالمعونة. وعادة فإن مصادرها تتخذ شكلين:

- مساعدات حكومية ثنائية؛
 - ومساعدات جماعية متعددة الأطراف.
- أو قد تكون في شكل:
- مساعدات نقدية؛
 - مساعدات فنية؛
 - مساعدات المشروعات المحددة.

المنحة، هي هبة خالصة ممنوحة من قبل الجهة المرسله لها ولا ترد، أي الدولة المتلقية لها لا تتحمل أي أعباء نظير حصولها عليها. في حين، **المعونة** تجمع بين خصائص المنحة والقرض، أي أنها تنطوي على قدر معتبر من الشروط الميسرة بالنسبة للدولة المتلقية لها على غرار: طول فترة السماح، سعر الفائدة المنخفض، طول مدة القرض،... إلخ.

• ما يلاحظ على المصادر السابقة، أنها في مجملها هي مصادر تقليدية التي تمثل أساس التمويل الدولي كما أنها أيضا في الجزء الأكبر منها ذات طابع رسمي.

ولن نبرح الحديث عن مصادر التمويل الدولي، دون الإشارة إلى تلك المصادر غير الرسمية أو التي يكون مصدرها الأفراد أو المؤسسات الخاصة، التي أضحت عنصرا فاعلا في خريطة التمويل العالمية خاصة ما ارتبط بالتجارة الدولية. ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- تسهيلات الموردين، ويطلق عليها أحيانا قروض التصدير وهي عبارة عن ائتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى، وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان.
- تسهيلات مصرفية، وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للبلاد النامية بغرض تمويل عجز موسمي ومؤقت في حصيلة النقد الأجنبي.
- الأسواق المالية، وما تمثله من قاعدة ارتكاز رئيسية في التمويل خاصة ما ارتبط بتوظيف الأموال الفائضة عبر الحدود.

إعداد: أ.د. أمال ينون

وهناك مصادر أخرى، يطول الحديث عنها وشرحها سيأتي ذكر البعض منها في سياق تناول مختلف المحاور التي تتركز عليها محاضرات مقياس الإدارة المالية الدولية.

بعض المراجع المعتمدة:

- (1) صبري حسن، التمويل الدولي، 2024، متاح على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication/385384769>
- (2) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- (3) محمد صالح قريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (4) Cheol S.Eun, Bruce G.Rsnick, Tuugi Chuluun, **International Financial Management**, Tenth Edition, McGraw Hill LLC, United States of America, 2021.